

اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السيد
من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الثلاثاء الواقع في ٢٢/٣/١٩٨٣ م

٢٣/٣/١٩٨٣ م

رئيس الوزراء
مضر بدوان

هكذا من الامم

الجريدة الرسمية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : السبت ٢٠ جمادى الثاني سنة ١٤٠٣ هـ الموافق ٢ نيسان سنة ١٩٨٣ م . العدد ٣١٤٥

القرى

صفحة

٥١٤	نظام معدل لنظام اللوازم .	نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٨٣
٥١٥	نظام معدل لنظام الرواتب والعلوات في الجامعة الاردنية	نظام رقم (١٦) لسنة ١٩٨٣
٥١٧	نظام مجالس الخدمات المشتركة	نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٨٣
٥٢١	تعليمات مركز التنمية الريفية في معدي	تعليمات رقم (٤) لسنة ١٩٨٣
٥٢٣	قرار صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين .	

نحس الحسن بن طرول نائب جملته الملك المعظم

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٧

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم « ١٥ » لسنة ١٩٨٣ نظام معدل لنظام اللوازم

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اللوازم لسنة ١٩٨٣) ويقرأ مع النظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تعدل المادة (١١) من النظام الاصلي على النحو التالي :-

أ - بحذف عبارة (خمسين ديناراً) الواردة في البند (١) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (مائة دينار) .

ب - بالغاء نص البند (٢) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
(٢ - لا تزيد قيمتها على ثلاثمائة دينار بناء على توصية من لجنة مشتريات محلية من موظفين اثنين يعينهما الوكيل ، على ان يتم تبديل عضوي اللجنة كل ستة أشهر على الاكثر .)

ج - بالغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

(ج - للوزير المختص شراء لوازم لا تزيد قيمتها على خمسة آلاف دينار بناء على توصية من لجنة مشتريات محلية من موظفين اثنين يعينهما الوزير المختص على ان يتم تبديل عضوي اللجنة كل ستة أشهر على الاكثر .)

د - بحذف الرقم (٣٠٠٠) الوارد في الفقرة (ح) منها والاستعاضة عنه بالرقم (٥٠٠٠) .

١٩٨٣/٢/٢٧

الحسن بن طلال

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن أبو نوار	وزير المالية مسلم مساعده	وزير الاعلام عبدان أبو عودة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدوان
وزير شؤون الارض المحتلة حسن ابراهيم	وزير الواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير المعدل احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيبات	وزير التكوين وزير الصناعة والتجارة بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير الخارجية مروان القاسم	وزير الاوتك والشؤون والمغتربات الاسلامية كامل الشريف
وزيرة التنية الاجتماعية انعام المفتي	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد القتل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء هكيت الساسكت
وزير الداخلية احمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العمالية المهندس عوني المصري	وزير العمل الدكتور جواد المعاني

نحس الحسن بن طرول نائب جملته الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٦) لسنة ١٩٨٣ نظام معدل لنظام الرواتب والعلاوات في الجامعة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الرواتب والعلاوات في الجامعة الاردنية لسنة ١٩٨٣) ويقرأ مع نظام الرواتب والعلاوات في الجامعة الاردنية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٧٧) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٩/٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١١) من النظام الاصلي على الوجه التالي :-

أ - بالغاء نص البندين (١) و (٢) من الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

ج - ١ - (١١٠٪) من الراتب الاساسي لحامل الدرجة العلمية المؤهل للتميين في كلية الطب على ان تكون جميع الشهادات والدرجات والمؤهلات العلمية العالية التي يحملها بما في ذلك الشهادة الجامعية الاولى في مجال الطب .

ج - ٢ - (٩٥٪) من الراتب الاساسي لحامل الدرجة العلمية المؤهل للتميين في كلية الهندسة والتكنولوجيا على ان تكون جميع الشهادات والدرجات والمؤهلات العلمية العالية التي يحملها بما في ذلك الشهادة الجامعية الاولى في مجال الهندسة .

ب - بالغاء نص الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

د - مع مراعاة احكام الفقرة (٨) من هذه المادة يجوز لمعضو الهيئة التدريسية بموافقة رئيس الجامعة القيام بأعمال اخرى خارج نطاق واجباته الجامعية المقررة وذلك وفقاً للاحكام والشروط التالية :-

١ - العمل بأجر اضافي او مكافأة داخل الجامعة وتكليف منه في غير حالات التكليف المنصوص عليها في المادة (١٤) من هذا النظام سواء استخدّم في ذلك العمل الامكانيات والتسهيلات المتوافرة في الجامعة او لم يستخدّمها ويمتنع عضو الهيئة التدريسية في هذه

هنا من الأعمال

الحالة ومن شاركة في العمل من سائر العاملين في الجامعة احرأ أو مكافأة من مجموع الدخل الصافي الذي يتحقق من الاعمال التي تتم بمقتضى هذا البند وذلك وفقاً للتعليمات التي يصدرها مجلس الامناء لهذا الغرض :

٢ - العمل بأجر أو مكافأة خارج الجامعة ويحدد حجم ذلك العمل والوقت الذي يسمح لعضو الهيئة التدريسية بقضائه خارج الجامعة لذلك الغرض بقرار من الرئيس ويشترط في جميع الاحوال ان لا يتعارض قيام عضو الهيئة التدريسية بأي عمل خارج الجامعة مع الواجبات الجامعية المنوطة به وان لا يتجاوز مقدار الاجر أو المكافأة التي تدفع له بمقتضى هذا البند في السنة الواحدة راتبه السنوي محسوباً وفقاً لراتبه الشهري الاساسي واذا زاد دخله من من عمله خارج الجامعة على ذلك المقدار فيدفع له ما نسبته (٥٠ ٪) من تلك الزيادة ايضاً ، ويعود ما يتبقى بعد ذلك للجامعة .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (١٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ١٤ -

لرئيس الجامعة ان يكلف ايأ من العاملين في الجامعة بما في ذلك اعضاء الهيئة التدريسية فيها القيام بالتدريس او البحث العلمي او باي عمل اخر في الجامعة وذلك اثناء الدوام الرسمي او بعد انتهائه او خلال ايام الاجازة التي يستحقها او ان يستدعيه منها للقيام بذلك العمل ، ويجرى التكليف بمقتضى هذه المادة مقابل مكافأة مالية يحددها الرئيس .

١٩٨٣/٣/٢

الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن ابو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاعلام عدنان ابو عودة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة وزير الخارجية بالوكالة حسن ابراهيم	وزير الاتصالات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل الهندس علي السكيتات	وزير النويين ابراهيم ايوب	وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية كامل الشريف	وزير الاشغال العامة الهندس عوني المصري
وزير العمل الدكتور جواد العناني	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير التربية والتعليم رئيسة الوزراء حكيت السكاك	وزير الداخلية احمد عبيدات
وزير التنمية الاقتصادية انعام المفتي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الصناعة والتجارة وليد مصفور	

محضر اجتماع مجلس الجامعة للدراسة والتقييم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٦

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٨٣

نظام مجالس الخدمات المشتركة

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مجالس الخدمات المشتركة لسنة ١٩٨٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

الوزارة : وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

الوزير : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

المجلس : مجلس الخدمات المشتركة الذي يشكل بمقتضى هذا النظام .

الرئيس : رئيس المجلس .

الحاكم الاداري : المحافظ أو المتصرف أو مدير القضاء الذي يقع المجلس في منطقتة .

القرية : أي قرية ليس لها مجلس قروي ولا تقع ضمن حدود اختصاص أي مجلس بلدي .

المادة ٣ - أ - يقرر الوزير عدد اعضاء المجلس ويتم تشكيله على النحو التالي : -

١ - تسمى المجالس البلدية والقروية بمثلها بقرار من بين اعضائها وتنتهي عضويتهم بانتهاء دورة المجلس البلدي او القروي .

٢ - يعين الوزير بناء على تنسيب الحاكم الاداري ممثلي القرى في المجلس لمدة سنتين .

٣ - يعين الاعضاء الآخرون في المجلس بقرار من الوزير وله اعضاء أي منهم من عضويته في المجلس .

ب - يعين الوزير رئيساً للمجلس من بين اعضاءه للمدة التي يراها مناسبة وينتخب من بينهم نائبا للرئيس .

المادة ٤ - أ - تناط بالمجلس المهام التالية بالتنسيق مع الجهات المعنية : -

١ - انشاء أبنية المدارس .

كل من الشغل

٢ - انشاء المراكز البريدية والصحية والاجتماعية والحدائق العامة .

٣ - انشاء المسالخ :

٤ - انشاء المقابر :

٥ - انشاء مكبات النفايات والتخلص منها .

٦ - القيام بأي عمل آخر يوافق عليه الوزير مما هو منصوص عليه في قانون البلديات .

ب - تحقيقاً للغايات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة يمارس المجلس الصلاحيات والقيام بالاجازات التي يراها مناسبة لتحقيق تلك الغايات بما في ذلك مايلي :-

١ - تحديد ودراسة مشاريع الخدمات المشتركة بالتنسيق مع الجهات المختصة .

٢ - مناقشة ووضع الخطة السنوية للمجلس ورفعها للوزير لاقرارها .

٣ - وضع مشروع الموازنة السنوية للمجلس ورفعها للوزير لاقرارها .

٤ - تنفيذ وإدارة مشاريع الخدمات المشتركة .

٥ - الاشراف على ادارة اموال المجلس .

المادة ٥ - أ - يجتمع المجلس مرة واحدة على الاقل كل شهرين بدعوة من رئيسه او بدعوه من نائبه في حالة غياب الرئيس ويجوز دعوته للاجتماع بناء على طلب خطي يقدمه ثلاثة من اعضائه على ان يذكر في هذا الطلب المواضع التي سيجري بحثها في الاجتماع .

ب - يتألف النصاب القانوني لاي جلسة يعقدها المجلس بحضور مالا يقل عن ثلثي الاعضاء على ان يكون الرئيس او نائبه من بينهم ، ويتخذ قراراته بالايجاع او باكثرية اصوات الحاضرين واذ تسوت الاصوات يرجح الجانب الذي ايده رئيس الجلسة .

ج - يمارس نائب الرئيس مسؤوليات الرئيس وصلاحياته عند غيابه بسبب المرض او الاجازة او في مهمة رسمية او بشغور مركز الرئاسة .

د - للمجلس دعوة اي شخص لحضور اجتماعاته للاستئناس برأيه في الامور المعروضة عليه دون ان يكون له حق التصويت .

المادة ٦ - أ - للمجلس بموافقة الوزير ان يعين العدد اللازم من الموظفين لادارة شؤونه المالية والادارية ، اذا دعت الحاجة لذلك على ان تدرج الوظائف المطلوبة في جدول تشكيلات الوظائف للمجلس .

ب - يطبق نظام موظفي البلديات المعمول به وسائر الانظمة والتعليمات المتعلقة بموظفي البلديات على موظفي ومستشاري المجلس ، على ان يمارس المجلس صلاحيات المجلس البلدي بهذا الشأن ويمارس الرئيس صلاحيات رئيس البلدية في تلك الانظمة والتعليمات .

المادة ٧ - للمجلس اقتراض الاموال من اي جهة بعد موافقة الوزير على القرض وغاياته وشروطه واذ كانت هذه الشروط تقتضي كفالة الحكومة للقرض فتؤخذ موافقة مجلس الوزراء مسبقاً .

كل من اخطأ على

المادة ٨ - تتألف الموارد المالية للمجلس مما يلي :-

أ - مساهمة المجالس البلدية والمجالس القروية والقرى المشتركة في المجلس .

ب - المبالغ التي يقرر مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير صرفها للمجلس من الواردات التي تستوفي لمنفعة البلديات .

ج - القروض والهبات والتبرعات والاعانات واي اموال اخرى تقدم اليه على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر غير اردني .

المادة ٩ - أ - يقرر المجلس نسبة مساهمة كل من المجالس البلدية والمجالس القروية والقرى الممثلة فيه موازنة المجلس .

ب - في حالة امتناع اي من المجالس البلدية والمجالس القروية او القرى المشتركة في المجلس عن دفع مساهمته المقررة في موازنة المجلس او الاختلاف بين اعضائه على نسبة تلك المساهمة او عدم اتخاذ اي قرار بشأنه لاي سبب من الاسباب فتتبع الاجراءات التالية بقرارات يتخذها الوزير :-

١ - تقطع مساهمة القرية او المجلس القروي او المجلس البلدي الممتنع عن دفع مساهمته من المبلغ المخصص لتلك القرية او المجلس القروي او المجلس البلدي من العائدات قبل تحويله الى بنك تنمية المدن والقرى .

٢ - تحديد نسبة مساهمة كل من المجالس البلدية والمجالس القروية والقرى في موازنة المجلس وذلك في حالة الاختلاف على تحديد تلك النسبة او عدم اتخاذ اي قرار بشأنها وانتطاعها من المبالغ المخصصة لها من العائدات على الوجه المنصوص عليه في البند (١) من الفقرة (ب) من هذه المادة .

المادة ١٠ - أ - تبدأ السنة المالية للمجلس في اول كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في نهاية اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من تلك السنة .

ب - ينظم المجلس موازنته السنوية بايراداته ومصروفاته ويرفعها الى الوزير قبل شهر على الاقل من بداية السنة المالية المتعلقة بها لتصديقها بعد اقرارها من قبل المجلس ويجوز وضع ملاحق للموازنة بالطريقة نفسها لاي مشروع مقرر .

ج - يصدق الوزير على الموازنة او يعيدها لاجراء التعديلات التي يراها ضرورية .

المادة ١١ - للمجلس بموافقة الوزير نقل ملكية او ادارة اي مشروع مشترك بعد انجازها الى الجهة المختصة حسب مقتضى الحال .

المادة ١٢ - يطبق نظام الازام والمطاولات للبلديات والنظام المالي للبلديات المعمول بهما على المجلس ، على ان يمارس المجلس صلاحيات المجلس البلدي ويمارس الرئيس صلاحيات رئيس البلدية المنصوص عليها في النظم المذكورين .

المادة ١٣ - يجرى جمع وتحصيل الضرائب والرسوم والموائد والاجور على المشاريع المشتركة التي يقوم بها المجلس وفقا لاحكام قانون البلديات المعمول به والانظمة الصادرة بموجبه .

الحسين بن طلال

١٩٨٣/٣/١٦

وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار معن أبو نوار	وزير المالية سالم بساعده	وزير الاعلام عبدان ابو عودة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة ووزير الخارجية بالوكالة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيمات	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	
وزير العمل الدكتور جواد العناني	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير التربية والتعليم رئاسة الوزراء حكيت السكاك	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير الداخلية احمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاسغال الملبه المهندس عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد عصفور

هكذا من الأشهر

تعليمات رقم (٤) لسنة ١٩٨٣

تعليمات مركز التنمية الريفية في معدي

صادرة بمقتضى المواد (١١٦، ٥، ٢) من

قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات مركز التنمية الريفية في معدي لسنة ١٩٨٣) ويعمل بها من تاريخ صدورها .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حينما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزارة	وزارة التربية والتعليم
الوزير	وزير التربية والتعليم
المدير العام	مدير عام دائرة التربية والتعليم لحافظة البلقاء
الدائرة	دائرة التربية والتعليم لحافظة البلقاء
المركز	مركز التنمية الريفية في معدي
مدير المركز	مدير مركز التنمية الريفية في معدي
مجلس الادارة	مجلس الادارة المشكل بموجب احكام هذه التعليمات

المادة ٣ - يهدف المركز الى المساهمة في رفع كفاءة وفعالية القرى العاملة في مشروعات التنمية الريفية المختلفة في وادي الاردن من خلال :

- توفير البرامج المهنية المختلفة تلبيبة للاحتياجات الوظيفية لسكان المنطقة .
- الاستفادة من الامكانيات المتاحة في البيئة وتبادل الخبرات ما بين المؤسسات المتوفرة في منطقة وادي الاردن من خلال البرامج التدريبية .
- تقديم الخدمات الممكنة للمؤسسات التعليمية وتمكينها من التفاعل مع البيئة المحلية والمجتمع بشكل افضل .

المادة ٤ - يعمل المركز على توفير البرامج التدريبية والنشاطات التالية .

- برامج مهنية مكثفة لرفع كفاءة العمال في مختلف المجالات العمالية .
- دورات مهنية لمختلف فئات المواطنين لاكسابهم الحرف والمهارات المتنوعة حسب احتياجاتهم واحتياجات المجتمع المحلي .
- برامج تدريبية للطلبة مرتبطة بمنهج التربية المهنية والتدريب العملي .
- برامج تدريبية لمعلمي التربية المهنية .

- ٥ - برامج مهنية لرفع كفاءة العاملين في المؤسسات الحكومية المختلفة في المنطقة .
٦ - دورات للمزارعين في المنطقة بالتعاون مع المؤسسات المهنية .
٧ - برامج محو الامية والتعليم المستمر بالتعاون مع الاجهزة المختصة .
٨ - برامج اجتماعية وثقافية وصحية ورياضية للأطفال والشباب والكبار .

المادة ٥ - يكون ارتباط مدير المركز بالمدير العام .

المادة ٦ - أ - يشكل مجلس ادارة للمركز على النحو التالي :-

- ١ - المدير العام رئيسا .
- ٢ - مدير الشؤون التعليمية في الدائرة عضواً .
- ٣ - ممثل عن مؤسسة التدريب المهني عضواً .
- ٤ - ممثل عن سلطة وادي الاردن عضواً .
- ٥ - ممثل عن وزارة الصحة عضواً .
- ٦ - ممثل عن المنظمة التعاونية الاردنية عضواً .
- ٧ - ممثل عن وزارة التنمية الاجتماعية عضواً .
- ٨ - ممثل عن اتحاد المزارعين في الاغوار ، يرشحه رئيس مجلس ادارته الاتحاد عضواً .
- ٩ - ثلاثة ممثلين للمجمع المحلي يعينهم الوزير بتنسيب من المدير العام .
- ١٠ - ممثل للهيئة التدريسية يعينه الوزير بتنسيب من المدير العام عضواً .
- ١١ - مدير المركز عضواً .

ب - ينتخب المجلس سنوياً من بين اعضائه نائباً للرئيس ، ينوب عنه في رئاسة مجلس الادارة في حالة غيابه .

ج - يعقد المجلس اجتماعاته مرة واحدة في الشهر على الاقل بدعوة من رئيس المجلس ، وتكون اجتماعاته قانونية بحضور ثلثي الاعضاء على الاقل ، وتتخذ قراراته باغلبية ثلثي الحضور .

المادة ٧ - يمارس مجلس الادارة المهام التالية :-

- ١ - اقرار السياسة العام للمركز .
- ٢ - دراسة الموازنة السنوية للمركز والتوصية المناسبة بشأنها .
- ٣ - اقرار الأنشطة والبرامج التدريبية للمركز او الغاؤها .
- ٤ - تقسيم أنشطة وبرامج المركز والتوصية بتطويرها نحو الافضل .
- ٥ - اي امور اخرى تتعلق بتحقيق اهداف المركز وفعالياته يرى مدير المركز عرضها على المجلس .

المادة ٨ - أ - يستوفي من الدارسين في المركز الرسوم المقررة في نظام التبرعات المدرسية المعمول به لطيلة المرحلة الثانوية وذلك عن كل دورة يشترك فيها الدارس ويعقد المركز ، ويتم الصرف من رصيده هذه التبرعات وفقاً لاحكام النظام المذكور .

ب - اما الدورات التي تعقد باتفاق مع مؤسسات حكومية اخرى ففسري على الدارسين الامور المالية المنصوص عليها في أنظمة وتعليمات تلك المؤسسات .

المادة ٩ - تكون مدة المجلس سنتين قابلة للتجديد .

قرار رقم (٤) لسنة ١٩٨٣

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٨٣/١/٣١ رقم ش/١٧٠١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المواد (٥٦ ، ٨١ ، ١٦٠) من قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ وبيان ما يلي :-

١ - اذا قررت الهيئة العامة غير العادية لشركة مساهمة زيادة رأسمال الشركة الى مبلغ معين وظهر بنتيجة طرح الاسهم الجديدة للاكتتاب ان الاكتتاب قد جاوز عدد الاسهم المطروحة وطلب مجلس ادارة الشركة من الورير الموافقة على زيادة رأس المال الى الحد الذي وصل اليه الاكتتاب وذلك بناء على قرار الهيئة العامة فهل ان موافقة الوزير على هذه الزيادة يعتبر قراراً نهائياً ام انه لا يد من الرجوع الى الهيئة العامة للموافقة على ذلك .

٢ - هل ان المساهمين في الاسهم الجديدة المطروحة للاكتتاب العام يملكون الحق في حضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية المتوي عقده من اجل زيادة رأسمال الشركة الى الحد الذي وافق عليه الوزير ام ان حق الحضور يقتصر على المساهمين الذين تمت دعوتهم في السابق لاقرار الزيادة الاولى .

٣ - ما هو المقصود بكلمة (المؤسسين) الواردة في المادة (٥٦) وكلمة (المساهمين) الواردة في المادتين (١٥٦ ، ١٦٠) من قانون الشركات وذلك لغرض بيان من هم الذين يحق لهم حضور اجتماعات الهيئة العامة غير العادية من اجل زيادة رأس المال .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الصناعة والتجارة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٩ وتديق النصوص القانونية تبين :-

١ - ان البند الاول من المادة (٨١) من قانون الشركات ينص على ما يلي :- (مع مراعاة احكام البند الثاني من هذه المادة يجوز للشركة المساهمة ان تزيد رأسمالها اذا كان رأسمالها المصرح به قد سدد بكامله) وإن البند الثاني من هذه المادة ينص على ما يلي :- (للوزير بناء على تنسيب المراقب المدني على اسباب مبررة الموافقة على زيادة رأسمال الشركة اذا كان رأسمالها المصرح به قد سدد بنسبة (٨٠٪) على الاقل وللوزير في هذه الحالة السماح للشركة بتغطية الجزء المتبقي من رأس المال المصرح به من الاحتياطي الاختياري او الارباح المقدرة . الخ . وان البند الثالث منها ينص على ان طلب زيادة رأس المال بعد ان توافق الهيئة العامة للشركة على هذه الزيادة باكثرية لا تقل عن (٧٥٪) من الاسهم الممثلة في اجتماعها يقدم للوزير مع بيان الاسباب الموجبة للزيادة وللوزير الموافقة على الطلب او رفضه بناء على تنسيب المراقب .

وان البند الثامن من نفس المادة ينص على ما يلي (في حالة زيادة رأس المال عن طريق طرح اسهم جديدة للاكتتاب العام فيجب تطبيق احكام الاكتتاب الاصلي على الاعلان عن طرح الاسهم ومدة الاكتتاب وتمديداتها والتخصيص .

٢ - ان البند الاول من المادة (١٦٠) ينص على ما يلي :- (لكل مساهم سدد قبل اجتماع الهيئة العامة بثلاثة ايام على الاقل جميع ما عليه من اقساط او فوائد اقساط مستحقة للشركة حق الاشتراك في ابحاث الهيئة العامة رغم كل نص مخالف) .